الفصل الأول

سلب مخزون الغذاء العالمي

إن الغذاء هو اكثر الحاجات الأساسية للإنسان بل هو مادة الحياة نفسها.

ورد في أحد الكتب الهندية القديمة للأقوال المأثورة «كل مولود ولد من الغذاء وأي كائن على الأرض مولود من الغذاء ويعيش على الغذاء وفي النهاية يتحول إلى غذاء والغذاء في الحقيقة هو أول شيء وجد بين الأحياء»[1].

لقد مات ما يزيد على 3,5 ملايين شخص في مجاعة البنغال سنة 1943 وأثر ذلك على عشرين مليوناً آخرين. وفُرض على الفلاحين تقديم القمح في ظل نظام استعماري لتأجير الأراضي. وقد تواصل تصدير القمح على الرغم من جوع الناس. وكما يقول الكاتب البنغالي كالي شاران غوش تم تصدير 80,000 طن من الحبوب من البنغال في سنة 1943 قبل

حدوث المجاعة مباشرة. وكانت الهند في ذلك الحين تُستعمل كقاعدة توريد للجيش البريطاني «كان يسمح بصادرات ضخمة من أجل إطعام أناس في أراضٍ أخرى في الوقت الذي كان فيه شبح المجاعة يمتد ساعة تلو الأخرى في الأفق الهندي»[2].

وقد خُصص ما يزيد على خُمس الإنتاج القومي الهندي لدعم الحرب. وقد تنازل الفلاحون الجائعون البنغال عن ثلثي الغذاء الذي أنتجوه، مما أدى إلى مضاعفة ديونهم. وقد أدى ذلك، مع المضاربة والتخزين وربح التجار، إلى ارتفاع هائل في الاسعار. ودَفَع فقراء البنغال ثمن حرب الإمبراطور من خلال المجاعة والتجويع، ومن «مسيرة جنائز الفلاحين البنغال وصائدي الأسماك والحرفيين»[3].

رحل الفلاحون المسلوبون إلى كالكوتا كما تحولت آلاف النساء المعدمات إلى مومسات وبدأ الآباء يبيعون أطفالهم «وفي القرى شاركت حيوانات مثل ابن آوى والكلاب في عملية الصراع العنيف في نهش الأجساد نصف الميتة»[4].

وما إن بدأت الأزمة، حتى تم تنظيم آلاف النساء للدفاع عن حقوقهن في الغذاء ورفعن شعارات مثل «افتحوا مزيداً من محالّ التموين» و«خفضوا أسعار الغذاء» التي أصبحت تعم البنغال بأكملها[5].

وبعد المجاعة بدأ الفلاحون يلتفون حول المطلب الأساسي لهم وهو الإبقاء على حصة ثلثي المحاصيل. وعندما

بلغت حركة «التباغا» ذروتها شملت تسع عشرة مقاطعة وضمت ستة ملايين شخص. لقد رفض الفلاحون سرقة محصولهم من قبل الإقطاعيين وجباة الدخل من الإمبراطورية البريطانية، وأعلن الفلاحون في كل مكان «نتنازل عن حياتنا ولن نتنازل عن أرزّنا». وفي قرية «ثومينا» ألقت الشرطة القبض على بعض الفلاحين الذين قاوموا سرقة محاصيلهم بتهمة «سرقة الأرز»[6].

بعد نصف قرن من مجاعة البنغال، تم وضع نظام جديد وذكي يجعل سرقة المحصول حقاً والاحتفاظ به جريمة . إذ تتخفى خلف معاهدات التجارة الحرة المعقدة طرق مبتكرة لسرقة محصول الطبيعة ومحصول البذار.

السلب الموحد للغذاء والزراعة

إنني أركز على الهند في سرد قصة كيف أن التحكم الموحد بالغذاء وعولمة الزراعة تسلب الملايين قوت عيشهم وحقهم في الغذاء، لأنني هندية الأصل ولأن الزراعة الهندية مستهدفة بشكل خاص من قبل الشركات العالمية. وبما أن 75٪ من سكان الهند يكسبون قوتهم من الزراعة وأن واحداً من أربعة فلاحين في العالم هندي فإن تأثير العولمة على الزراعة الهندية يعد ذا أهمية عالمية.

إلا إن ظاهرة المحصول المسلوب ليست غريبة على الهند، ويعيشها كل مجتمع حيث دُفعت المزارع الصغيرة والمزارعين إلى التلاشي، وحلت الزراعة الأحادية محل

المحاصيل المتعددة، وتحولت الزراعة من إنتاج طعام مغذٍّ ومتنوع إلى خلق أسواق لمحاصيل وأعشاب ومبيدات مهندسة وراثياً. ومع تحول المزارعين من منتجين إلى مستهلكين لمنتجات زراعية ذات براءة اختراع موحدة، ومع تدمير الأسواق محلياً وقومياً وتوسيعها عالمياً فإن أسطورة «التجارة الحرة» والاقتصاد العالمي قد أصبحا وسيلة للأغنياء لسلب الفقراء من حقهم في الغذاء وحتى حقهم في الحياة. تكسب الغالبية الساحقة من سكان العالم (70٪) قوتها بإنتاج الغذاء. وغالبيتهم من النساء الفلاحات. وعلى نقيض ذلك فإن هناك 2٪ فقط من سكان الدول الصناعية فلاحون.

الأمن الغذائي يكمن في البذور

طور مزارعو العالم الثالث على مدى عدة قرون محاصيل متعددة، وقدموا لنا تنوعاً في النباتات يوفر لنا التغذية. وقدم المزارعون الهنود 200,000 نوع من الأرز من خلال إبداعهم واستنباتهم . فقد استنبتوا أنواعاً متعددة من الأرز مثل البسمتي كما استنبتوا الأرز الأحمر والبني والأسود والأرز الذي وصل طوله إلى 18 قدماً في مياه الغانغ والأرز المقاوم للملوحة الذي يمكن زراعته في المياه الساحلية. ولم تتوقف إبداعات الفلاحين بعد. إن المزارعين المشاركين في حركتنا، النافدانا، الذين ينذرون أنفسهم للمحافظة على الموطن والتنوع لا زالوا يستنبتون أنواعاً مختلفة جديدة في كل يوم.

لا يمثل البذار بالنسبة للمزارع مجرد مصدر للنبات والغذاء بل يمثل تراث الزراعة والتاريخ. والبذار هو الحلقة الأولى في سلسلة الغذاء وهو الرمز الوحيد للأمن الغذائي.

والتبادل الحر للبذور بين الفلاحين كان ولا يزال أساس المحافظة على التنوع الحيوي والأمن الغذائي. وهذا التبادل قائم على التعاون والمبادلة. فالمزارع الذي يود أن يستبدل البذار عموماً يعطي كمية مساوية من البذار من حقله مقابل ما يحصل عليه من بذار.

والتبادل الحر بين الفلاحين يتخطى مجرد استبدال البذور، بل يشمل تبادل الآراء والمعرفة والإنبات والوراثة. انه تراكم للتقاليد والمعرفة وكيفية إدارة البذور. فالمزارعون يتعلمون عن النباتات التي يرغبون بزراعتها في المستقبل وذلك بمراقبتها وهي تنمو في حقول الآخرين.

إن للأرز غير المقشور أو الأرز عموماً أهمية دينية في معظم أنحاء البلاد. ويعد مكوناً حيوياً لغالبية الاحتفالات الدينية. فعيد «أكتي» في تشاتنجاره، حيث تتم زراعة أنماط متعددة من أرز «الانديكا» مبادئ كثيرة من مبادئ المحافظة على التنوع الحيوي، وفي حقول الهند يعتبر الأرز طالع سعد وحظاً ميموناً، إذ يتم خلطه مع «كومكوم» الكركم، ويعطى كبركة. ويعطي القسيس الأرز مع جوز الهند إشارة إلى التقدير الديني. كما أن هناك أنماطاً زراعية متنوعة تمثل بذورها

وأوراقها أو زهورها عنصراً حيوياً في الاحتفالات الدينية مثل جوز الهند، والتامول وجوز الاريقة والقمح والدخن والحمص والبسيلة الهندية والسمسم وقصب السكر والهيل والخل والموز.

والآن فإن أول ما يُعبد هو البذور وبعدئذ تتم زراعتها. والمحاصيل الجديدة تتم عبادتها قبل استهلاكها. كما أن الاحتفالات التي تقام قبل زرع البذور وكذلك احتفالات المحاصيل التي يحتفل بها في الحقول ترمز إلى التصاق الناس بالطبيعة[7]. فالحقل بالنسبة للفلاح هو الأم وعبادة الحقل هي إشارة الامتنان للأرض التي هي كأم تطعم الملايين من أشكال الحياة الذين تَعُدُّهُم أطفالها.

إلا أن أنظمة حقوق الملكية الفكرية الجديدة التي أصبحت عالمية من خلال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة لمنظمة التجارة العالمية تسمح للمؤسسات باغتصاب المعرفة الخاصة بالبذور وتحتكرها بالادعاء بأنها ملكية خاصة بها. ومع مرور الزمن فإن هذا يؤدي إلى احتكارات موحدة للبذور نفسها.

فهناك مؤسسات مثل «رايس تيك» في الولايات المتحدة تدّعي براءة اختراع أرز البسمتي. وفول الصويا الذي نشأ في شرق آسيا تملك براءة اختراعه شركة «كالجين» التي تملكها الآن مونسانتو. وتملك شركة «كالجين» أيضا براءات اختراع للخردل وهو محصول ذو أصل هندي. وتتم الآن سرقة حصيلة قرون

من الإبداعات التي قام بها الفلاحون والمزارعون بسبب ادعاء المؤسسات بحقوق الملكية الفكرية لهذه النباتات وغيرها[8].

«تجارة حرة» أم «تجارة إلزامية»

تسيطر الآن عشر مؤسسات على 32٪ من السوق التجاري للبذور، وتقدر قيمتها بثلاثة وعشرين مليار دولار، ونسبة 100٪ من سوق البذور المهندسة وراثياً أو المهجنة[9]. وتسيطر هذه المؤسسات أيضاً على السوق العالمية للزراعة الكيماوية والمبيدات. كما أن هناك فقط خمس مؤسسات تسيطر على التجارة العالمية للحبوب. وفي أواخر سنة 1998 قامت مؤسسة «كارجيل»، وهي اكبر المؤسسات الخمس، بشراء شركة «كونتيننتال» ثاني كبريات الشركات، لتصبح أكبر الشركات الوحيدة في تجارة الحبوب . لكن الشركات العملاقة مثل «كارجيل» و«مونسانتو» كانت مشاركة بنشاط في تشكيل اتفاقيات التجارة العالمية وتحديداً جولة أورغواي للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة التي أدت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية.

هذه السيطرة الاحتكارية للإنتاج الزراعي إضافة لسياسات التعديل الهيكلي التي تحبذ التصدير، تؤدي إلى وفرة صادرات الغذاء من الولايات المتحدة وأوروبا إلى العالم الثالث. ونتيجة لاتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا، فان حصة المكسيك من الغذاء المستورد قد ازدادت من 20٪ في سنة 1992 إلى 43٪ في سنة 1996. وبعد 18 شهراً من اتفاقية نافتا هذه فَقَدَ 2,2 مليونا

مكسيكي وظائفهم ووقع 40 مليوناً فريسة للفقر المدقع. وهناك واحد من كل اثنين من الفلاحين لا يحصلون على ما يسدون به رمق عيشهم . وكما قال فيكتور سواريس «إن الأكل الرخيص المستورد لا يمثل أكلاً أبداً بالنسبة للفقراء في المكسيك»[10].

في الفليبين أدى استيراد السكر إلى تدمير الاقتصاد. وفي كيرالا في الهند تحولت مستعمرات المطاط المزدهرة إلى مناطق ميتة بسبب استيراد المطاط، إذ تلاشى الاقتصاد المحلي للمطاط الذي تقدر قيمته بنحو 350 مليون دولار بأثر مضاعف قدره 3,5 مليارات دولار على اقتصاد كيرالا. وفي كينيا حطم استيراد الذرة الأسعار بالنسبة للمزارعين المحليين الذين لم يستطيعوا حتى مجرد استرداد تكاليف الإنتاج.

تم إدخال تحرير تجارة الزراعة في الهند في سنة 1991 كجزء من رزمة التعديل الهيكلي للبنك الدولي/ صندوق النقد الدولي. وفي الوقت الذي كانت فيه الأراضي المزروعة بالقطن تتناقص في السبعينيات والثمانينيات في السنوات الأولى من الإصلاحات التي يرعاها البنك الدولي/صندوق النقد الدولي فإن الأراضي المزروعة بالقطن قد ازدادت بمقدار 1,7 مليون هكتار. وهكذا بدأ القطن يحل محل المحاصيل الغذائية، كما بدأت حملات إعلامية موحدة إلى حد ما بما في ذلك عرض أفلام ترويجية في القرى «بعربات الفيديو» لبيع بذور جديدة هجينة للفلاحين واستغلت حتى صور الآلهة والقديسين: في البنجاب تقوم مونسانتو ببيع منتجاتها باستعمال صورة غوروناناك مؤسس

ديانة السيخ. وهكذا بدأت البذور الموحدة المهجنة تحل محل الأنواع المتعددة للبذور.

ولما كانت البذور الجديدة المهجنة عرضة لتطفل الحشرات فهي تتطلب مبيدات حشرية أكثر. وهكذا اضطر المزارعون الفقراء جداً إلى شراء البذور والمواد الكيماوية بالدين من الشركة نفسها. وعندما خسر المحصول نتيجة للإصابات الحشرية أو سوء البذور اضطر الكثير من الفلاحين إلى الانتحار مستعملين المبيدات الحشرية نفسها التي أوقعتهم في شراك الدين في الدرجة الأولى. ففي مقاطعة وارانجال، انتحر ما يقارب من 400 مزارع بسبب خسارة المحصول في سنة 1997 وانتحر الكثير أيضا في سنة 1998.

وتحت هذا الضغط لزراعة المحاصيل التي تشترى نقداً، سمح الكثير من الولايات في الهند للشركات الخاصة بالاستيلاء على مئات الدونمات من الأراضي. وقد أعفت ولاية ماهاراشترا مشاريع التشجير من تشريع سقف الاراضي. ومادياباراديش تقدم الأراضي للصناعة الخاصة على أساس تأجير طويل الأمد، والذي ينبغي أن يصل حسب رأي الصناعة، إلى أربعين سنة على الاقل. وفي أندرابراديش وتاميل نادو يسمح للشركات الخاصة الآن بامتلاك ما يزيد على 300 دونم من الأراضي لزيادة القريدس من أجل التصدير. لذلك ستذهب نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي في هذه الأراضي لدعم صناعة المواد الغذائية البورجوازية التي تشارك فيها بصفة رئيسية شركات غير وطنية.

في الوقت نفسه تقدمت الولايات المتحدة بشكوى ضد الهند أمام هيئة النزاعات لمنظمة التجارة العالمية احتجاجاً على القيود المفروضة على مستوردات الغذاء.

وهناك طرق أخرى للتحكم بالأسواق وبوسائل اخرى. ففي آب/ أغسطس من سنة 1998 تم غش زيت الخردل المستورد بطريقة غريبة في دلهي، وعلى الرغم من أن الغش كان محصوراً في دلهي، إلا انه لم يكن قصراً على ماركة محددة مما يشير إلى أنه لم يكن عمل تاجر معين أو عملاً محدداً. ومات أكثر من خمسين شخصاً وحظرت الحكومة جميع التصنيع المحلي للزيت وأعلنت حرية استيراد زيت فول الصويا. وبذلك فقد ملايين الناس الذين يستخلصون الزيت بواسطة مطاحن ضغط باردة سبل عيشهم وتضاءلت أسعار بذور الزيت البدائية إلى أقل من ثلث مستواها السابق. وفي سير، في ولاية كاياتاكا، قامت الشرطة بإطلاق النار على المزارعين المحتجين على انخفاض أسعار بذور الزيوت.

إن استيلاء فول الصويا المستورد على السوق الهندية مثال واضح على الإمبريالية التي تقوم عليها العولمة. فمحصول واحد مُصدر من دولة واحدة من قبل شركة أو شركتين حل محل مئات الأغذية ومنتجي الأغذية كما دمر التنوع الحيوي والاستنباتي والديموقراطية الاقتصادية والسياسية. فالمطاحن الصغيرة أصبحت الآن غير قادرة على خدمة صغار المزارعين والمستهلكين الفقراء بزيوت طعام مناسبة صحية قليلة التكلفة.

وقد سُلب المزارعون حرية اختيار ما يزرعون وسُلب المستهلكون حريتهم في اختيار ما يأكلون.

الزراعة الأحادية تسبب الجوع

تعلن الشركات الكيماوية العالمية التي اتخذت أخيراً شكل شركات «العلوم الحياتية» انه لا يمكن إطعام العالم بدونها وبدون منتجاتها الحائزة براءة الاختراع.

وكما أعلنت مونسانتو في حملتها الإعلامية الأوروبية التي كلفت 1,6 مليون دولار:

> «إن القلق على الأجيال القادمة التي ستموت جوعاً لن يطعمها، لكن تقنية الغذاء الحيوية بمقدورها أن تفعل ذلك. فعدد سكان العالم يزداد كل عشر سنوات بما يعادل عدد سكان الصين، ولن نتمكن من إطعام هذه المليارات من الأفواه، إلا إذا تمكنا من توسيع أراضينا الزراعية أو حاولنا إنتاج محاصيل اكثر من الزراعة القائمة في زراعتنا الحالية. ومع تزايد سكان هذا الكوكب إلى الضعف نحو سنة 2030 فإن هذا الاعتماد الكبير على الأرض يصبح أكبر. إضافة إلى تآكل التربة واستنفاد المعادن فيها. سيتم إدخال الأراضي مثل غابات المطر المحيطة بخط الاستواء في الزراعة، كما أن استعمال الأسمدة والمبيدات الحشرية والمبيدات النباتية سوف يزداد في العالم. وفي مونسانتو فإننا نعتقد أن تقنية الغذاء الحيوية هي أفضل طريق للسير نحو الأمام»[11].

إلا أن الغذاء ضروري لكافة الكائنات الحية. وهذا ما

يدعو «تايترا أوبانيشاد» إلى مخاطبة البشر داعية لإطعام كافة الأحياء التي تعيش ضمن نطاق عيشهم.

لم تعطنا الزراعة الصناعية غذاء أكثر، لكنها دمرت الموارد المتنوعة للطعام، وسرقت الغذاء من أجناس أخرى من اجل أن تؤمن كميات من السلع المحددة إلى السوق باستعمال كميات هائلة من الوقود والماء والكيماويات السامة.

وغالباً ما نسمع ما يدعى بمعجزة التنوع في الثورة الخضراء في الزراعة الصناعية الحديثة التي حالت دون المجاعة نظراً لمردودها العالي. إلا أن هذا المردود العالي جداً سرعان ما يتلاشى ضمن المردود العام للمحاصيل في المزارع. لقد أعطت الثورة الخضراء مزيداً من الحبوب وذلك بجعل الإنتاج بمنأى عن إنتاج القش. وقد تحقق هذا «التقسيم» من خلال تقزيم النباتات التي مكنتها أيضاً من تحمل جرعات عالية من الأسمدة الكيماوية.

إلا أن القش القليل يعني علفاً أقل للمواشي ومواد عضوية أقل للتربة لتغذية ملايين العضويات في التربة التي تُكوِّن التربة وتنشِّطها. وهكذا تم الحصول على مردود أعلى من القمح والذرة بواسطة سرقة الغذاء من الحيوانات وعضوية الأرض. وبما أن قطعان الماشية ودود الأرض هي شريكة لنا في إنتاج الغذاء، فإن سرقة الغذاء منها يجعل المحافظة على إنتاج الغذاء مستحيلاً مع مرور الزمن. ويعني أيضاً أن زيادات المردود الجزئية ليست أمراً مستمراً.

لقد تحققت زيادة مردود القمح والذرة في ظل الزراعة الصناعية أيضاً على حساب مردود أغذية أخرى يقدمها حقل صغير. فالفاصوليا والبقوليات والفواكه والخضار قد تلاشت كلها من الحقول ومن حسابات المحاصيل. صحيح أن الحبوب قد وصلت من بين سلعتين أو ثلاث إلى الأسواق الوطنية والعالمية، لكن عائلات المزارع في العالم الثالث قد استهلكت طعاماً أقل.

وهكذا فإن كسب «مردودات» المحاصيل المنتجة صناعياً قائم على السرقة من غذاء أجناس أخرى وعلى حساب الفقراء الريفيين في العالم الثالث. وهذا ما يفسر لنا أنه كلما ازداد إنتاج الحبوب وازدادت تجارتها عالمياً ازداد عدد الجياع في العالم الثالث. لقد توفرت هناك سلع أكثر في الأسواق العالمية للتجارة لأن الغذاء قد سرق من الطبيعة والفقراء.

إن الإنتاج حسب الطرق التقليدية الزراعية كان ولا يزال عالياً إذا تذكرنا أن جهوداً قليلة تلزم لذلك. وفي الوقت الذي تم فيه الترويج بأن الثورة الخضراء قد زادت من الإنتاج بالمعنى الواسع للكلمة، إلا أننا إذا أخذنا استعمال الموارد بالاعتبار سنتبين أنها غير منتجة وغير فعالة.

وربما تكون إحدى الخرافات الزائفة التي روَّج لها دعاة الثورة الخضراء هي التأكيد على أن الأنواع المختلفة ذات المردود العالي قد قللت من مساحات الأراضي القابلة للزراعة

وبالتالي قد حافظت على ملايين الهكتارات من الأراضي ذات التنوع الحيوي. ولكن في الهند وبدلا من إعتاق مساحة أكبر من الأراضي للحفاظ عليها فإن التربية الصناعية تزيد فعلياً من الضغط على الأراضي، حيث إن كل دونم من الزراعة الأحادية يوفر إنتاجاً واحداً مع ضرورة الحصول على الإنتاج البديل من الدونمات الإضافية أو ما يدعى دونمات «ظل»[12].

تبين دراسة تعتمد على المقارنة بين الزراعة المتعددة التقليدية والزراعة الأحادية الصناعية أنه بإمكان الزراعة المتعددة أن تنتج 100 وحدة غذاء من 5 وحدات من المدخلات، في حين يتطلب النظام الصناعي 300 وحدة من المدخلات لينتج الوحدات المئة نفسها. والمئتان وخمس وتسعون وحدة من المدخلات المطلوبة يمكن أن توفر 5900 وحدة من الغذاء الإضافي. وهكذا يؤدي النظام الصناعي إلى انخفاض 5900 وحدة غذاء. إذن هذه وصفة لتجويع الشعوب وليس لتغذيتهم[13].

إذن، هذه الموارد الضائعة تسبب الجوع. فمع هدر الموارد من خلال الزراعة الأحادية ذات البعد الواحد، ومع مدخلات خارجية مكثفة فإن التقنيات الحيوية الجديدة تسبب عدم استقرار غذائي ومجاعة.

عدم استقرار الواردات

كلما ازدادت المحاصيل النقدية مثل القطن يتناقص إنتاج

السلع الغذائية الرئيسية. وهذا يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الرئيسية وانخفاض الاستهلاك من قبل الفقراء. ويموت الفقراء جوعاً بسبب تكريس الأراضي النادرة والماء لتقديم الرفاهية للمستهلكين الأغنياء في الدول الشمالية.

فالورود والفواكه والقريدس واللحم هي من بين السلع التصديرية التي يتم الترويج لها في دول العالم الثالث.

عندما تم إدخال سياسات تحرير التجارة في سنة 1991 إلى الهند قال وزير الزراعة «إن الأمن الغذائي ليس في وجود الغذاء في المستودعات ولكن في وصول الدولارات إلى الجيب». ويقال تكراراً إن الأمن الغذائي لا يعتمد على «الاكتفاء الذاتي» في الغذاء (ذهاب الغذاء محلياً للاستهلاك المحلي) بل يعتمد على «الاعتماد الذاتي» على الغذاء (شراء غذائك من الأسواق العالمية). وحسب السياسة الواردة في التجارة الحرة فإن المكاسب التي يتم الحصول عليها من صادرات القريدس المزروع والورود واللحم ستمول واردات الغذاء. وبذلك فإن أي نقص ناتج من تحويل القدرة الإنتاجية من إنبات الغذاء للاستهلاك المحلي إلى إنبات مواد رفاهية للاستهلاك من قبل مستهلكي الشمال الأغنياء سيكون أكثر من أمر مختلق.

على أي حال فإن زرع القريدس والورود واللحم من أجل التصدير ليس أمراً فعالاً ولا دائماً في دول مثل الهند. ففي حالة صادرات الورود، صرفت الهند 1,4 مليار روبية بالعملة الأجنبية

لترويج صادرات الورود وكسبت 320 مليون روبية فقط مقابل ذلك[14]. وبمعنى آخر تستطيع الهند أن تشتري فقط ربع الغذاء الذي يمكن أن تنبته من ريع صادرات زراعة الورود[15]. ولذلك انخفض أمننا الغذائي بنسبة 75٪ وازداد صَرفُنَا للعملات الأجنبية بما يزيد على مليار روبية.

وفي حال صادرات اللحوم، فمقابل كل دولار تكسبه الهند فإنها تدمر ما قيمته 15 دولاراً من الوظائف البيئية التي تؤديها الحيوانات في الحقول من أجل زراعة مستدامة. فقبل الثورة الخضراء، كانت تصدر منتجات اقتصاد المواشي السليم بيئياً والمربى بطريقة متطورة في الهند مثل جلود المواشي بدلاً من الرأسمال البيئي نفسه، أي بدلاً من تصدير المواشي نفسها. أما هذه الأيام فان هيمنة منطق التصدير في الزراعة يقود إلى تصدير الرأسمال البيئي نفسه الذي حافظنا عليه لعدة قرون. فالمسالخ الضخمة والمصانع تحل محل اقتصاد المواشي التقليدية الهندية. وعند ذبح الأبقار وتصدير لحومها فإنه يتم معها تصدير الطاقة المتجددة والسماد الذي توفره المواشي للمزارع الصغيرة لصغار الفلاحين. وقد تمت حماية هذه العمليات المتعددة للنظام الزراعي في الهند من خلال مجازية البقرة المقدسة. والهيئات الحكومية تخفي بذكاء ذبح الأبقار الذي يغضب الكثير من الهنود تحت ستار تسميتها «لحم الجاموس».

أما في حالة صادرات القريدس فمقابل كل دونم من مزرعة صناعية للقريدس يتم تدمير 200 دونم من الأنظمة البيئية

المنتجة. ومقابل كل دولار يُكتسب كعملة أجنبية من الصادرات يحدث تدميراً في الاقتصاد المحلي بقيمة ستة إلى عشرة دولارات. إن محصول القريدس المنتج من مزارع أحواض الزراعة إنما هو محصول مسروق من أماكن الصيد والزراعة في المناطق الساحلية للعالم الثالث، كما أن الأرباح المحققة من صادرات القريدس إلى أسواق الولايات المتحدة واليابان وأوروبا تظهر في أرقام النمو الاقتصادي العالمية والوطنية. إلا أن تدمير استهلاك الغذاء المحلي وموارد المياه الجوفية والأسماك والزراعة وسبل العيش المصاحبة للمهن التقليدية في كل من هذه القطاعات لا يغير من القيمة الاقتصادية العالمية لصادرات القريدس، بل إن مثل هذا التدمير لا يتم الشعور به إلا محلياً.

لقد حول استزراع القريدس المكثف في الهند مناطقها الساحلية الخصبة إلى مقابر، ودمر الأسماك والزراعة. ففي تاميل نادو واندرا براديش تقوم النساء في أوساط الصيد والزراعة بمقاومة زراعة القريدس من خلال «ساتياغراها». ومقابل كل وظيفة تخلقها زراعة القريدس يتم تدمير 15 وظيفة وتُدمر خمسة دولارات من رأس مال بيئي واقتصادي مقابل كل دولار يُكتسب عبر التصدير. وحتى هذه الأرباح تدوم لمدة ثلاث أو خمس سنوات فقط يجب بعدها أن تنتقل الصناعة إلى مواقع جديدة. ويُعد استزراع القريدس المكثف نشاطاً غير دائم كما تصفه هيئات الأمم المتحدة بصناعة «اضرب واهرب».

وبما أن البنك الدولي ينصح جميع الدول بالتحول من

سياسة الغذاء أولاً إلى سياسة التصدير أولاً فإن كل هذه الدول تتنافس مع بعضها بعضاً وبالتالي فإن أسعار سلع الرفاهية هذه تنهار. كما أن تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي يشمل تخفيضاً للعملات. وهكذا فإن مكاسب التصدير تقل وتزداد تكاليف الواردات. وبما أنه يطلب من العالم الثالث أن يوقف إنبات الأغذية وأن يشتري الغذاء من السوق العالمية من خلال تصدير المحاصيل النقدية، فإن عملية العولمة تقود إلى وضع تكون فيه المجتمعات الزراعية في الجنوب معتمدة باستمرار على الواردات، ولكن دون أن تتوفر لديها العملة الصعبة لأن تدفع ثمن الغذاء المستورد. ولنا في اندونيسيا وروسيا خير مثال على الدول التي انتقلت بسرعة من الاكتفاء الغذائي إلى الجوع بسبب الاعتماد على الواردات وتخفيض قيمة عملاتها.

سرقة محصول الطبيعة

إن المؤسسات العالمية لا تسرق محصول المزارعين وحسب بل إنها تسرق محصول الطبيعة عن طريق الهندسة الوراثية وبراءات الاختراع لأشكال الحياة.

فالمحاصيل المهندسة وراثياً المصنعة من قبل المؤسسات تشكل مخاطر بيئية خطيرة. فمحاصيل مثل فول الصويا الجاهزة الدائمة في مونسانتو والمصممة كي تكون مقاومة لمبيدات الأعشاب، تؤدي إلى تدمير التنوع الحيوي وتزيد من استعمال الكيماويات الزراعية، كما أنها تتسبب في وجود «أعشاب غريبة»

عن طريق نقل الصبغيات المقاومة لمبيدات الأعشاب إلى الحشائش. كما أن المحاصيل المصممة كي تكون بمثابة مصانع المبيدات الحشرية المهندسة وراثياً لإنتاج المواد السامة والسم مع الصبغيات من البكتريا والعقارب والأفاعي والدبابير يمكن أن تهدد الأصناف غير الحشرية، ويمكن أن تساهم في توليد المقاومة في الحشرات، وبالتالي تؤدي إلى إيجاد «حشرات غير عادية». وهكذا نجد أن في كل تطبيق من تطبيقات الهندسة الوراثية تتم سرقة الغذاء من كائنات أخرى لزيادة الأرباح .

ولتأمين براءات الاختراع على أشكال الحياة والموارد الحية، فإن على مثل هذه الشركات أن تدّعي بأن البذور والنباتات إنما هي من «اختراعهم» وبالتالي فهي تملكها. وهكذا فإن شركات مثل كارجيل ومونسانتو ترى في شبكة الطبيعة للحياة ودورات تجددها «سرقة» لملكيتها الخاصة. وأثناء الجدل حول دخول شركة كارجيل إلى الهند في سنة 1992 قال الرئيس التنفيذي لكارجيل «إننا نجلب تقنيات رائعة للمزارعين الهنود تمنع النحل من اغتصاب غبار الطلع»[16] وخلال مفاوضات الأمم المتحدة حول السلامة الحيوية وزعت مونسانتو مادة صحفية ادعت فيها أن «الأعشاب تسرق أشعة الشمس»[17]. إن نظرة عالمية تُعرف التلقيح على أنه «سرقة تتم من قبل النحل» وتدعي بأن النباتات المختلفة «تسرق» أشعة الشمس إنما هي نظرة تهدف إلى سرقة محصول الطبيعة عن طريق استبدال الأنماط المفتوحة الملقحة بأنماط هجينية وبذور عقيمة، وتهدف أيضا

إلى تدمير نباتات التنوع الحيوي بمبيدات نباتية مثل «راوندأب» الخاصة بمونسانتو.

هذه النظرة العالمية تعتمد على النُدره. إن النظرة العالمية للغزارة هي النظرة العالمية عن النساء في الهند اللاتي يتركن الغذاء للنمل على أعتاب منازلهن حتى وهن ينسجن أجمل الأشكال الفنية بأسطر من حبات الأرز. والغزارة هي النظرة العالمية للفلاحات اللاتي يحبكن أنماطاً وتصاميم من الأرز لتعلق للطيور عندما لا تجد هذه الطيور حبوباً على الارض. هذه النظرة للغزارة تعترف انه بتقديم الطعام إلى مخلوقات وكائنات أخرى فإننا نحافظ على ظروفنا من أجل «أمننا الغذائي». انه اعتراف بأن الكون هو من خلق قوة عظمى تسعى لفائدة جميع المخلوقات. ويجب أن يتعلم كل شكل من أشكال الحياة كيف يستمتع بفوائده بزرع جزء من النظام بعلاقة وثيقة مع المخلوقات الأخرى. لذلك يجب أن لا تتعدى أي مخلوقات على حقوق مخلوقات أخرى[18]. إذ يقول كتاب الحكم الهندية القديم:

> «إن الشخص الأناني الذي يغالي في استعمال موارد الطبيعة لإشباع حاجاته المتزايدة باستمرار ليس إلا مجرد لص لأن استعمال الموارد زيادة عن حاجات المرء يؤدي إلى حرمان الآخرين من الموارد التي يحق لهم استعمالها أيضاً[19].

من النظرة العالمية البيئية نجد أنه عندما نستهلك زيادة على حاجاتنا أو نستغل الطبيعة بجشع فإننا نشارك بالسرقة. وتعتبر

الشركات الزراعية أن تجدد الطبيعة ومحافظتها على نفسها عدوان وسرقة.

مثل هذه النظرة العالمية تستبدل الغزارة بالندرة والخصب بالعقم وتجعل السرقة من الطبيعة ضرورة للسوق وتخفيها ضمن حسابات الكفاءة الإنتاجية .

ديمقراطية الغذاء

إن ما نراه الآن هو ولادة لديكتاتورية الغذاء، حيث تتحكم حفنة من الشركات بكامل السلسلة الغذائية وتدمر البدائل بحيث لا يكون لدى الناس سبيل للتوصل إلى غذاء متنوع آمن ومنتج بيئياً. فالأسواق المحلية يتم تعطيلها عمداً من أجل قيام احتكارات للبذور وأنظمة الغذاء. إن تدمير سوق زيت الطعام في الهند والطرق المتعددة التي يتم من خلالها منع المزارعين من الحصول على البذور، إنما هي حالات بسيطة للنزعة العامة التي يتم فيها استعمال قوانين التجارة وحقوق الملكية والتقنيات الجديدة من تدمير البدائل السهلة والبيئة الصديقة ولفرض أنظمة معادية للناس وللطبيعة على نطاق واسع.

لقد انقلبت فكرة الحقوق رأساً على عقب في ظل العولمة والتجارة الحرة. وأصبح الحق في الإنتاج من أجل أنفسنا أو الاستهلاك، وفقاً لأولويات الاستنبات وأغراض السلامة، أمراً غير شرعي حسب وجهة نظر قوانين التجارة الجديدة. وأصبح حق المؤسسات في فرض الغذاء على سكان العالم بأغذية غير

ملائمة وخطيرة حقاً مطلقاً. كما عُدَ الحق في الغذاء والحق في السلامة والحق في الزراعة كعوائق تجارية لا بد من التخلص منها.

يمكن وقف هذه السيطرة الغذائية فقط من خلال تحريك المواطنين لجعل النظام الغذائي ديمقراطياً. ويحقق هذا التحريك قوة وتأييداً في أوروبا واليابان والهند والبرازيل وأنحاء أخرى في العالم.

يجب علينا أن نطالب ثانية بحقنا في توفير البذور وفي التنوع الحيوي. ويجب علينا أن نطالب ثانية بحقنا في التغذية وسلامة الغذاء وبحقنا في حماية الأرض ومخلوقاتها المتنوعة. وعلينا أن نوقف هذه السرقة من الفقراء ومن الطبيعة، فديمقراطية الغذاء هي جدول الأعمال الجديد للديمقراطية وحقوق الإنسان وهي جدول الأعمال الجديد من اجل استمرار البيئة والعدالة الاجتماعية.

الهوامش

1 *Taittreya Upanishad,* Gorakhpur: Gita Press, p. 124.
2 Kali Charan Ghosh, *Famines in Bengal, 1770–1943*, Calcutta: Indian Associated Publishing Company, 1944.
3 Bondhayan Chattopadhyay, "Notes Towards an Understanding of the Bengal Famine of 1943," *Transaction,* June 1981.
4 MARS (Mahila Atma Raksha Samiti, or Women's Self Defense League), Political Report prepared for Second Annual Conference, New Delhi: Research Foundation for Science, Technology, and Ecology (RFSTE), 1944.
5 Peter Custers, *Women in the Tebhaga Uprising*, Calcutta: Naya prokash, 1987, p. 52.
6 Peter Custers, p. 78.
7 Festivals like *Uganda, Ramanavami, Akshay Trateeya, Ekadashi Aluyana Amavase, Naga Panchami, Noolu Hunime, Ganesh Chaturthi, Rishi Panchami, Navartri, Deepavali, Rathasaptami, Tulsi Vivaha Campasrusti,* and *Bhoomi Puja* all include religious ceremonies around the seed.
8 Vandana Shiva, Vanaja Ramprasad, Pandurang Hegde, Omkar Krishnan, and Radha Holla-Bhar, "The Seed Keepers," New Delhi: Navdanya, 1995.
9 These companies are DuPont/Pioneer (U.S.), Monsanto (U.S.), Novartis (Switzerland), Groupe Limagrain (France), Advanta (U.K. and Netherlands), Guipo Pulsar/Semins/ELM (Mexico), Sakata (Japan), KWS HG (Germany), and Taki (Japan).
10 Victor Suares, Paper presented at International Conference on Globalization, Food Security, and Sustainable Agriculture, July 30–31, 1996.
11 "Monsanto: Peddling 'Life Sciences' or 'Death Sciences'?" New Delhi: RFSTE, 1998.
12 ASSINSEL (International Association of Plant Breeders), "Feeding the 8 Billion and Preserving the Planet," Nyon, Switzerland: ASSINSEL.
13 Francesca Bray, "Agriculture for Developing Nations," *Scientific American,* July 1994, pp. 33–35.
14 *Business India,* March 1998.
15 T.N. Prakash and Tejaswini, "Floriculture and Food Security Issues: The Case of Rose Cultivation in Bangalore," in *Globalization and Food Security: Proceedings of Conference on Globalization and Agriculture*, ed. Vandana Shiva, New Delhi, August 1996.
16 Interview with John Hamilton, *Sunday Observer,* May 9, 1993.
17 Hendrik Verfaillie, speech delivered at the Forum on Nature and Human Society, National Academy of Sciences, Washington, DC, October 30, 1997.

18 Vandana Shiva, "Globalization, Gandhi, and Swadeshi: What is Economic Freedom? Whose Economic Freedom?" New Delhi: RFSTE, 1998.

19 Vandana Shiva, "Globalization, Gandhi, and Swadeshi."